

(فهرسة ابن خير) (152)، و(المعجم المفهرس لابن حجر) (1)، و(كشف الظنون) (541/1)، و(صلة الخلف) (ص43)

روايات صحيح البخاري :

- وللشيخ (د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد) أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة مقال نفيس بعنوان : (روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)، دراسة وتحليل، ولأهميته وشموليته وأوردته هنا بتصريف يسير وزيادة، مدخلا بعض التعليقات في صلب المتن، والبحث مأخوذ من (مجلة جامعة أم القرى) وقد استفاد كثيرا من مقال للدكتور (موفق عبد القادر) أستاذ الحديث بأم القرى نشر بعنوان: (اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص) منشور بمجلة الدرعية العدد الثامن شوال 1420 هـ) قال جزاه الله خيرا :

الفصل الأول : روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري [ ينظر : (( اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص وضبطها )) للدكتور (موفق بن عبد الله بن عبد القادر)، بحث نشر في مجلة الدرعية ، التي تصدر بالرياض السنة الثانية ، العدد الثامن شوال 1420 هـ . ]

لقد اهتم المحدثون بكتاب (الجامع الصحيح) للإمام (البخاري) ، وأولوه عناية خاصة تليق بمكانته الكبيرة في نفوسهم ، وقد تجلت أولى مظاهر هذا الاهتمام في كثرة المتلفين لهذا الكتاب المبارك عن مصنفه ، يقول تلميذه (الفربري) : سمع كتاب (الصحيح) (لمحمد بن إسماعيل) تسعون ألف رجل ، وفي رواية سبعون ألف رجل، ثم كانت العناية به وضبطه وفق قواعد المحدثين والحرص على تبليغه جيلاً بعد جيل ، وقد تمثل ذلك في روايات هذا الكتاب، ورواة الصحيح هم :

- أولاً : المَحْدُثُ الثَّقَّةُ ، (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر ، القَرَبْرِيُّ) لآ[ترجمته في السير 10/15]، ورواة الصحيح عن (القَرَبْرِيِّ) هم :

1-الإمام المحدث أبو إسحاق ، (إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي ، المستملي) (ت376هـ) [ترجمته في السير 492/16]، كان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاثمائة .

قال المستملي : انتسخت كتاب (البخاري) من أصله ، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، نها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض .

- قال (الباجي) : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية (أبي إسحاق) ، ورواية (أبي محمد) ، ورواية (أبي الهيثم) ، ورواية (أبي زيد) - وقد نسخوا من أصل واحد - فيها التقديم والتأخير ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرّة، أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، وبيان ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث [وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراده هذه المقالة : قال الباجي : وإني أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ. قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة بفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، وهي مواضع قليلة جداً ، هدي الساري 8]

2-الإمام المحدث الصدوق المسند ، (أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين ، الحموي) خطيب سرخس (ت381هـ) [ترجمته في (السير)492/16]

3- المحدث الثقة ، (أبو الهيثم ، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع الكشميهني) (ت389هـ) [ترجمته في السير 491/16]

4-الشيخ الثقة الفاضل ، (أبو علي محمد بن عمر بن شَبَّوِيه الشَّبَّوِيُّ ، المروزي) [ترجمته في (السير)423/16]

5-الإمام الحافظ المجود الكبير أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّنْكَنِ المصري البَرَّازِ ، البغدادي الأصل (ت353 هـ) [ترجمته في (السير)117/16]

6-الشيخ الإمام المقتي ، القدوة الزاهد ، شيخ الشافعية ، (أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي) (ت371هـ) [ترجمته في (السير)313/16]

7- الإمام (أبو أحمد ، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي ، الجرجاني) (ت373 أو 374هـ) [ترجمته في (تاريخ بغداد) (222/3)]

- ثانيا : ومن رواة الصحيح ، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه ، القاضي ، (أبو إسحاق ، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج ، النسفي) ، قاضي نسف (ت295هـ) [ترجمته في (السير)493/13]

- ثالثاً : الإمام المحدث الصدوق ، (أبو محمد حماد بن شاعر بن سُوَيْة ، النسفي) (ت311هـ) [ترجمته في (السير)5/15]

- رابعا : الشيخ المسند ، (أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزدي ، ويقال : البزدي ، النسفي) (ت319 هـ) [ ترجمته في (السير)279/15]

- خامسا : الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت330 هـ) [ ترجمته في (السير)258/15] .

رواية علماء المغرب لكتاب (( الجامع الصحيح )) : لعل أشهر روايات المغاربة لـ (الجامع الصحيح) هي التي ذكرها الإمام (أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي) (ت 575 هـ) ، في كتابه (الفهرست) [152]، فقال : مصنف الإمام (أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) ، وهو : (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) .

- أما رواية (أبي نر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي) الحافظ ، رحمه الله ، فحدثني بها شيخنا الخطيب (أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقرئ) رحمه الله ، قراءة عليه بلفظي مراراً وسماعاً مراراً ، قال : حدثني به أبي رحمه الله ، سماعاً من لفظه ، و(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي) ، رحمه الله تعالى ، سماعاً عليه ، قال : حدثنا بها (أبو نر عبد ابن أحمد بن محمد الهروي) ، سماعاً عليه ، قال : (محمد بن شريح) : سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة 404 ، وقال ابن منظور : سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة ، سنة 431 ، وقرأ عليه مرة ثانية وأنا أسمع والشيخ (أبو نر) ينظر في أصله وأنا أصلح في كتابي هذا في المسجد الحرام عند باب الندوة ، في شوال من سنة 431 ، قال : وأخبرنا (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حنوية السرخسي) بهارة سنة 373 ، و(أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي) ، يبلغ سنة 374 ، و(أبو الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني) ، بها سنة 387 ، قالوا كلهم : أخبرنا (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري) ، قال : أخبرنا (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري) الجعفي ، رحمه الله .

- وأما رواية (ابن السكن) فحدثني بها شيخنا (أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث) رحمه الله ، قراءة مني عليه ، قال : حدثني بها القاضي (أبو عمر أحمد بن محمد بن الحداء التميمي) ، سماعاً عليه بقراءة (أبي علي الجبائي) ، قال : نا بها (أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني) ، قراءة عليه سنة 394 ، قال : نا (أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن) الحافظ في منزله بمصر سنة 343 ، قال : نا (محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر) بفربر ، من ناحية بخارى ، قال : نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة 253 .

- وأما رواية (الأصلي) ، فحدثني بها الشيخ الفقيه (أبو القاسم أحمد بن محمد ابن بقي) رحمه الله ، قراءة مني عليه ، والشيخ الفقيه (أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث) ، رحمه الله ، سماعاً لجملة منه ، ومناولة لي لجميعه ، قال : حدثنا بها الفقيه (أبو عبد الله محمد بن فرج) ، مولى محمد بن يحيى البكري المعروف : (بابن الطلاع) ، أما (ابن بقي) فقال : سمعت جميعه عليه ، وأما (ابن مغيث) فقال : حدثنا به قراءة منه علينا لأكثر الكتاب ، وإجازة لسانه ، قال : سمعت جميعه على الفقيه (أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري) ، في سنة 423 ، بقراءة (أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصلي) سنة 383 ، قال : قرأتها على (أبي زيد محمد بن أحمد المروزي) بمكة سنة 353 ، قال (أبو محمد الأصلي) : وسمعتها على (أبي زيد) أيضاً ببغداد في شهر صفر سنة 359 ، قرأ (أبو زيد) بعضها ، وقرأت أنا بعضها حتى كمل جميع المصنف ، قال (أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري) بفربر سنة 318 ، قال : أنا (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) سنة 253

قال (الأصلي) : وقرأتها على (أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني) ، قال : نا (محمد بن يوسف الفربري) ، قال : نا (محمد بن إسماعيل البخاري) ، وحدثني أيضاً بهذه الرواية الشيخ (أبو محمد ابن عتاب) رحمه الله ، إجازة فيما كتب به لي ، قال : حدثني بها الفقيه (أبو عبد الله محمد بن عابد) المذكور إجازة ، فيما كتبه لي بخط يده ، قال : (أبو محمد الأصلي) بالإسناد المتقدم

وحدثني أيضاً برواية (أبي زيد المروزي) المذكور شيخنا القاضي (أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباجي) ، رحمه الله ، سماعاً عليه لأكثرها ومناولة لجميعها ، قال : حدثني بها أبي ، وعفّاي (أبو عمر أحمد) ، و(أبو عبد الله محمد) ، وابن عمي صاحب الصلاة (أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله) ، قالوا كلهم : حدثنا بها الفقيه (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله) ، قال : كتب (أبي أبو عمر أحمد بن عبد الله) كتاب (البخاري) ، عن بعض ثقاة أصحابه المصريين ، وسمعتة بقراءته عليه ، حدثنا به عن أبي زيد محمد بن (أحمد المروزي) ، عن (محمد بن يوسف الفربري) ، عن (محمد بن إسماعيل البخاري)

- أما رواية (القابسي) ، فحدثني بها الشيخ (أبو محمد ابن عتاب) رحمه الله ، إجازة ، قال : حدثني بها (أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي) ، قراءة عليه ، قال : أنا (أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي) الفقيه ، قال : نا (أبو زيد محمد بن أحمد المروزي) ، بالسند المتقدم ، وحدثني بها أيضاً الشيخ (أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي) ، و(أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي) ، وغيرهما من شيوخي ، رحمهم الله ، قالوا : حدثنا بها (أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجبائي) ، رحمه الله ، قال : قرأتها على (أبي القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي) ، رحمه الله مرات ، وحدثني بها عن (أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي) الفقيه ، عن (أبي زيد محمد بن أحمد المروزي) ، عن (أبي عبد الله الفربري) ، عن (البخاري) رحمه الله .

- أما رواية (النسفي) ، فحدثني بها الشيخ (أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي) ، قال : نا (أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني) ، قال : حدثني بها القاضي (حكم بن محمد بن حكم الجذامي) ، إجازة ، قال : نا (أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي) بمكة سنة 382 ، سمعت بعضه وأجاز لي سانه ، قال : نا

(أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري) ، نا (إبراهيم بن معقل ابن الحجاج النسفي) ، قال : نا (البخاري)، قال (أبو علي) : وروينا عن (أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني) ، عن (أبي إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي) ، أن (البخاري) أجاز له آخر الديوان ، لأن في رواية (محمد بن يوسف الفريبري) ، زيادة على الموضوع من كتابي نحواً من تسع أوراق من نسختي ، وقد أعلمت على الموضوع من كتابي ، قال أبو علي : وهذه الروايات كلها متقاربة ، وأقرب الروايات إلى رواية أبي ذر رواية أبي الحسن القابسي ، عن أبي زيد المروزي

- نُسخ الجامع الصحيح المطبوعه - .

قال الأستاذ (عبد الغني عبد الخالق) رحمه الله تعالى : -1طبع في 3 أجزاء بليدين سنة 1862م ، باعتناء المستشرق (كرهل) ، وطبع جزء منه في بطرسبرج سنة 1876م .

-2وطبع بالهند في 8 أجزاء في بومباي ، وفي جزأين بدلها سنة 1270هـ .-3وطبع في 8 أجزاء (بالشكل) في الأستانة سنة 1325هـ على النسخة التي اعتمدها (القسطلاني) ،-4وطبع بالقاهرة في 10 أجزاء (بهامشه شرح العدوي) ، وبيولاق في 3 أجزاء : سنة 1280 و 1289 ، وفي جزأين : 1289هـ ( على ما في معجم سر كريس 535 ) ، وفي 3 مجلدات : 1310 (على ما في فهرس الأزهر) ، وفي 4 أجزاء بالأزهرية ( حجر ) : 1282 ، وبيولاق : 1286 ، 1289 ( بعض الهوامش ) ، وبهامشه (حاشية السندي) مع تقارير (القسطلاني) ، وشيخ الإسلام : بالمليجية 1286 ، والأزهرية 1299هـ ، واليهية ، والخيرية ، والشرقية ، والتقدم العلمية 1304 ، وغيرها ، والميمنية 1306 ، وغيرها ، والعثمانية 1312 و 1318 ، ومطبوعة مصطفى الحلبي 1327هـ ، وغيرها ، وفي 8 أجزاء (مشكولة) : ببولاق سنة 1296 ، والأزهرية 1299 ، والخيرية 1322 ،-5في سنة 1311هـ ، أصدر السلطان (عبد الحميد الثاني) رحمه الله تعالى أمره بطبع صحيح البخاري ، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونانية - المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته - وعلى نُسخ أخرى : عرفت بالصحة ، واشتهرت بالضبط وطبع في بولاق (1311/1312هـ) بالشكل الكامل ، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ ، وقد قام بتصحيحها الشيخ (علي المكاوي) مع كبار مصححي المطبعة الأميرية ، وبعد الفراغ من طبعتها ، صدر أمر بعرضها على الشيخ (حسوة النواوي) شيخ الأزهر ، للنظر في صحتها ، والتثبت من سلامتها ، فجمع 16 أو 18 من العلماء المحققين ، فقرأوها في عدة مجالس ، وقيدوا في جدول منظم ما عثروا عليه من التصحيف والغلط ، وطبع هذا الجدول وألحق بالنسخ غير أنه قد فاتهم أشياء . عثرَ عليها من بعد الشيخ (محمد المكاوي) في قراءات خاصة به مستقلة ، فقيدها وبين أغاليط كل جزء على حدة ، ثم هذب بنفسه مستدركه ونقحه ، وطبع منه نسخ زهاء نسخ الكتاب المطبوعه . ولم نغف على المطبوع من هذا (المستدرك) ، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (1532) حديث ، وتحت عنوان (جدول الخطأ والصواب) ، فوجدناه مشتملاً على (289) مأخذاً ، أكثرها مكرر ، ومعظمها إن لم يكن كلها راجع إلى اختلافات في الشكل ، أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف ، أو في تسهيل بعض الهمزات ، أو قطعها ووصلها ، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها ، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعه ، مما لا يخلو كتاب أصلاً منه ، وعلى كل فهو مفيد في الجملة .

- وقد صدرت أجزاء الطبعة المذكورة ، بالنص التالي: قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صححنا عليها هذا المطبوع رموزاً لأسماء الرواة ، منها: [ 5 ] [ لأبي ذر ] ، و [ ص ] [ للأصلي ] ، و [ س ] أو [ ش ] [ لابن عسكار ] ، و [ ط ] [ لأبي الوقت ] ، و [ هـ ] [ للكشميهني ] ، و [ حـ ] [ للحموي ] ، و [ سـ ] [ للمستملي ] ، و [ كـ ] [ لكريمة ] ، و [ هـ ] [ لاجتماع (الحموي والكشميهني) ] ، و [ حسـ ] [ للحموي والمستملي ] ، و [ سهـ ] [ للمستملي والكشميهني ] ، وتارة توجد تحت أو فوق ، و [ هـ ] ، و [ حسـ هـ ] أو غيرها إشارة إلى روايته عنهما ، وتارة توجد قبل الرمز [ لا ] إشارة إلى الكلمة الموضوعه عليها ( لا ) عند أصحاب الرمز الذي بعدها إن كان . وقد يوجد في آخر تلك الجملة التي عليها ( لا ) لفظ [ إلى ] إشارة إلى آخر الساقط عند صاحب الرمز . ومن الرموز [ ع ] ، ولعلها (لابن السمعاتي) ، و [ ج ] ولعلها (للجرجاني) ، و [ ق ] ولعلها (للقاسبي) ، قال (القسطلاني) ولعلها (لأبي الوقت) أيضاً كما في نسخ صحيحة معتمدة ، و [ ح ] و [ عط ] ، و [ وصع ] ولم يعلم أصحابها ، وربما وجد رموز غير ذلك لم تعلم أيضاً ، ويوجد على بعض الكلمات [ خـ ] أو [ أـ ] أو [ خـ ] وهي إشارة إلى أنها نسخة أخرى ، وقد يوجد فوق الكلمة أو تحتها لفظ [ صدحـ ] إشارة إلى صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له ، أو عند الحافظ (اليوناني) والله سبحانه اعلم

- وقد أعاد طباعة النسخة (( السلطانية )) الشيخ (أحمد شاكر) رحمه الله [ طبعت بمطبعة عالم الكتب بيروت وصورت طبعته في دار الجليل . ودار الكتب العلمية بيروت في (3) مجلدات ] ، وكتب مقدمة عرّف بها بالنسخة اليونانية ، وبما فيها من مزايابا وعرّف بالحافظ (( اليوناني )) الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه .

ويتحدث الشيخ (أحمد شاكر) عن ملاحظاته على النسخة (السلطانية) فيقول : ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة 1316 هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع (اليونانية) في مجلد واحد متوسط الحجم ، وهو قريب العهد ليس بعتيق ، تمت كتابته سنة 1215 هـ كتبه السيد الحاج (محمد) الملقب بـ: (الصابر الغنابلي) ، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحريراً ، لم يدع شيئاً فيما يبدو لي مما في أصل (اليونانية) إلا أثبتته بدقة تامة ، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية ، وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة (السلطانية) لم تثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش (اليونانية) ، بل تركوا أكثرها ، ولم يذكرها إلا أقلها ، بل وجدت فيه أشياء أثبتتها لم يذكرها (القسطلاني) في شرحه ، قلت : ولم يذكر الشيخ (أحمد شاكر) - رحمه الله - أنه استفاد من هذه (النسخة) في طبعته! ، أما الطبعة التي كتب مقدمتها العلمية الشيخ (عبد الغني) رحمه الله وكتب عليها أنها من تحقيق (محمود النواوي) ، و(محمد أبو الفضل إبراهيم) ، و(محمد خفاجي) ، وذكر أنها أحدث طبعات (الجامع الصحيح) وأحسنها تنسيقاً ، فقد تحدث رحمه الله عن مجمل عمل الجماعة المذكورين فيها ، ويتأمل كلامه نلاحظ مواطن الخلل في هذه الطبعة ، وتصرف المحققين خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي السديد ، يقول رحمه الله :

-1عولوا في نشر نصها وتحقيقه على النسخة (السلطانية) ، ونسخة السادة (مصطفى الحلبي) المأخوذة عنها ، والنسخة المنيرية .

2-أنهم لم يلتزموا في نشر هذه النسخة موافقة صفحات (السلطانية) ولا إثبات كل الفروق المذكورة بهامشها .

3-وقد لاحظوا أن بعض العناوين العامة الأساسية وردت بلفظ (باب كذا...) في بعض النسخ ، وفي غيرها بلفظ (كتاب كذا...)، فأخذوا بالرأي الذي وافق بعض الروايات أولاً واتفق مع ترجمة صاحب (الفتح) ، أو (العيني) ، أو كُتِب بعض الفقهاء ثانياً

4-وقد وجدوا في كتاب (تفسير القرآن) من (الجامع الصحيح) أن بعض نسخ الأصل يكتفى في العنوان بذكر اسم السورة ، وبعضها يضيف إليه كلمة (( تفسير )) ، والبعض يضيف بالبسملة ، إما قبل السورة ، أو بعدها ، فأروا أن يأخذوا بالأحوط ، فأنبتوا بالبسملة في أول كتاب (التفسير) ، ثم ذكروا العناوين الأخرى بلفظ : سورة كذا ، مسبوقاً بالبسملة أيضاً ، متابعين في ذلك - غالباً - نسخة (أبي ذر الهروي) ، وبعض الشراح ووجدوا كذلك أن بعض النسخ تنفرد عن غيرها : بأن تزيد قبل الأحاديث لفظ (باب) أو (باب قوله كذا) ، ثم تسرد فقرة من آية قرآنية ، تتناسب مع الحديث الآتي بعد ذلك ، فأروا - أيضاً - متابعة هذه النسخ ، وأنبتوا ما زادت به بعد أن تثبتوا من أن صنيع الهروي موافق له .

5- ومما تختص به هذه الطبعة أيضاً : أن اللجنة وجدت بعض الأحاديث ترد عقب لفظة : (حدثنا) مباشرة ، دون عنوان أو ترجمة ، فعملت على الترجمة ، ووضع العنوان لها من واقع ما كتبه أو عنوانه البدر العيني ، أو صاحب الفتح ، أو من مفهوم تلك الأحاديث .

6- وقد بذلوا غاية وسعهم في القيام بذلك العمل الجليل من كل نواحيه ، ومع ذلك فقد وقع في الكتاب شيء من الأخطاء ، بعضها ذو بال - وهو قليل - وبعضها شكلي يمكن تصحيحه وتخريجه ، وهي أخطاء لم تنفرد بها هذه النسخة ، بل وقعت فيها هي وغيرها في سائر النسخ المختلفة ، ولا نود في هذا المجال ذكر بعض النسخ التي لاحظنا عليها بعض النقص ، وبعض الزيادات التي لا توجد في أحد الأصول أصلاً .

كما وقفت على طبعة (جمعية المكنز الإسلامي) (لصحيح البخاري) [ طبعت عام 1421هـ بألمانيا ]، وقد روعي في إخراجها جودة الطباعة وجمال الحرف العربي المشكّل وذكر في كلمة الافتتاح أن الجمعية أرادت طباعة الكتب السبعة محققة مراجعة على المخطوطات المعتمدة [ المقدمة أ ، ولكني في الواقع لم أجد ذكراً لأي مخطوط أعتمد عليه فعلياً في التحقيق ]، وجاء في منهج العمل في الكتاب : أنهم أثبتوا بعض هوامش (السلطانية) في أصل هذه النسخة ، لا سيما إذا وجدت في أصل نسخة الحافظ (ابن حجر)، وإن النسخة قد قرنت على الشيخ المحدث (عبد الله بن الصديق الغماري) رحمه الله ، وعرض عليه اختلافات النسخ فاختر منها ما جعل في هذه النسخة، قلت : ولم يذكرها مصدر الشيخ - رحمه الله - في اعتماده ترجيح رواية على أخرى ، وهل كان معتمداً في ذلك على نسخة معينة ، أو رواية محددة ، حتى يُصار إلى ما اختاره على بيته؟!، وقد خُدم الكتاب بفهارس علمية منوعة بلغت أكثر من خمسة عشر فهرساً، ويبدو أن كثيراً من الطباعات التي اتخذت من الطبعة (السلطانية) أصلاً اعترها الخلل ، خاصة إذا علمنا أن الطبعة (السلطانية) بحاجة إلى إعادة نظر

يقول الشيخ (عبد الغني عبد الخالق) عن تلك الطباعات: وقد اهتمت دور النشر المختلفة بهذه النسخة يعني (السلطانية) الجيدة ، فأعدت طبع (الجامع الصحيح) على وفقها وبحسب تبويبها وتقسيمها ، فطبع في الخيرية سنة 1320 هـ ، والميمنية 1323 هـ ، وقد ذكر في مقدمتها : أنه قد تلوفيت فيها الأخطاء الواقعة في النسخة (السلطانية) ، ولكن بالتبعية والمراجعة تبين أن فيها أخطاء كثيرة، كما طلعت على نسخة من (الصحيح) برواية (أبي ذر الهروي) عن مشايخه الثلاثة : (السرخسي)، و(المستمل)، و(الكشميهني)، مع (فتح الباري) للحافظ (ابن حجر العسقلاني) رحمه الله، تقديم وتحقيق وتعليق فضيلة الشيخ (عبد القادر شبية الحمد) [ طبعت عام 1421 هـ/2001م على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران - أجزل الله له المثوبة ]، وقد ذكر المحقق أن الباعث له على إخراج هذا العمل أن الحافظ (ابن حجر) قد ذكر أنه سيقصر في شرحه (للجامع الصحيح) على أتقن الروايات عنده ، وهي رواية (أبي ذر الهروي) عن مشايخه الثلاثة لضبطه لها ، وتمييزه لاختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وقد غفل عامة من جمع متن (البخاري) مع (فتح الباري) عن شرط الحافظ (ابن حجر) رحمه الله ، فقد جاءت جميع المتون التي خُطت أو طبعت مع (فتح الباري) ملفقة للرواة الآخرين .

ولذلك تجد كثيراً ما يشرح الحافظ (ابن حجر) كلمات لا وجود لها في المتن ، أو نجد كلمات في المتن لا وجود لها في (فتح الباري)، وقد اعتمد في التحقيق على نسخة مكونة من خمسة مجلدات ، وقد فقد منها المجلد الثالث [ من مخطوطات مكتبة الحرم النبوي الشريف ]، وقد أكمل النقص من نسخة أخرى [ من مخطوطات مكتبة الجامع الأزهر ] ، ويلاحظ على هذه الطبعة : أولاً : لم يذكر المحقق - حفظه الله - مستنده في أن النسخة الخطية الأزهرية هي من رواية (أبي ذر الهروي) ، خاصة وأن القسم الأول منها مفقود ، وليس في صورة غلاف الجزء الخامس وكذا في الصفحة الأولى والثانية والأخيرة من الجزء أي إشارة إلى ذلك، كما أشار المحقق إلى وجود اختلافات بين النسختي ، وهذه الاختلافات دليل آخر على أن هذا الجزء يُحتاج فيه إلى التثبيت، كما يحتاج الأمر إلى مزيد من الأدلة العلمية حتى يمكن الوثوق بأن هذا الجزء هو من رواية (أبي ذر) حتى يمكن إضافته إلى الأجزاء الأخرى الثابت نسبتها إليه على بيته.

ثانياً : أن الحافظ (ابن حجر) [ فتح 7/1 ] يروي نسخة (أبي ذر الهروي) من طريق (عبد الله بن محمد المكي)، عن (الطبري)، عن (أبي القاسم المكي)، عن (أبي الحسن الطرابلسي)، عن (أبي مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر) عن أبيه، أما النسخة المطبوعة فهي برواية [ أبي علي الصديقي ]، عن [ أبي الوليد الباجي ]، عن [ أبي ذر الهروي ]، والحافظ قد وقف على أكثر من رواية عن (أبي ذر الهروي)، وهاتان الروايتان وإن كانتا عن (أبي ذر الهروي) لكن يقع بينهما بعض الاختلاف ، فكان الأولى بالمحقق - حفظه الله - أن يثبت نص المخطوطة في طباعته وهي رواية (أبي علي الصديقي)، وعدم الخلط بين الروايتين ، بل إن المحقق ترك الروايتين واعتمد على ما ذكره الحافظ ابن حجر؟! وللحافظ مبرر سيايئ ذكره، يقول المحقق : وقد يقع أن تتفق (نسخة) المسجد النبوي، و (نسخة) الأزهر على لفظ من الألفاظ، التي لا تتصل بالرواية، وإنما في العناوين كلفظ (كتاب)، أو (باب)، أو تقديم البسملة على الكتاب، أو الباب، أو تأخيرهما عنهما، ويخالف الحافظ (ابن حجر) ما في النسختين كما وقع في أول (التيمم) حيث جاء في النسختين: بسم الله الرحمن الرحيم: كتاب التيمم ، وقد قال الحافظ في (الفتح): قوله: (باب التيمم) بالبسملة قبله (لكريمة)، وبعده (لأبي ذر). اهـ .. يقول المحقق : وهذا يدل على أن الرواية التي اعتمدها الحافظ يعني (ابن حجر) في (التيمم) هنا ليست رواية (الصديقي)، ونظراً لاعتبارنا أن الحافظ يعتبر حكماً عند الاختلاف فقد اخترنا أن نكتب (باب التيمم) لا (كتاب التيمم) ، وإن كان متفقاً عليه في النسختين؟!، وهذا التصرف من المحقق لا يوافق المنهج العلمي الصحيح ، إذ كان ينبغي له التقييد بنسخة المخطوطة رواية (أبي علي الصديقي)،

وإثبات ما ورد فيها، ومما يؤكد أن رواية (أبي ذر) وقع فيها (كتاب)، وليس (باب) تنصيص الحافظ (القسطلاني) أن رواية (أبي ذر) وقع فيها كذلك ويشاركة في ذلك من الرواة (أبو الوقت)، و(الأصيلي)، و(ابن عساكر) وبالرجوع إلى الطبعة (السلطانية) نجد أنه قد وضعت بالهامش رموز الرواة المذكورين : ( ص 5 ط). ثم إن المحقق لم يبنه القارئ إلى هذا التغيير في موضعه من الكتاب، كما أن المحقق ترك الاعتماد على (نسخة) المسجد النبوي برواية (الصدفي) واعتمد على النسخة الأزهرية دون ميرر علمي سوى أن الحافظ (ابن حجر) اختار ذلك في (الفتح) حيث ورد في (نسخة) المسجد النبوي (باب الحياء من العلم) في سند الحديث: عن (زينب بنت أبي سلمة)، وفي الأخرى (زينب بنت أم سلمة) لأن الحافظ قال في (الفتح): تقدم هذا الحديث في باب (الحياء في العلم) فنسبت هناك إلى أمها، وهنا إلى أبيها، أما قوله: أن الحافظ (ابن حجر) (يعتبر حكماً عند الاختلاف، فهذا لا يسوغ له خلط الروايات بعضها ببعض في طباعة نصوص الكتاب، فإن الحافظ - رحمه الله - له منهج واضح، فهو شارح لكتاب الصحيح وليس هو ضابط لنص رواية معينة، وينبغي للشارح أن يذكر جميع الروايات الثابتة، كما أنه التزم التنبيه إلى الروايات الأخرى المخالفة، قال رحمه الله في المقدمة: فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية (أبي ذر) عن مشايخه، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، ومن الثابت أن هناك (عبارات)، و(كلمات) سقطت من رواية (أبي ذر الهروي) هي ثابتة في روايات ونسخ أخرى من (الصحيح) وصفت بالصحة والإتقان كنسخة (سعيد بن السكن) وغيره، واعتمد عليها الحافظ (ابن حجر) في اختياره وترجيحه لبعض الروايات، وإن خالفت رواية (أبي ذر الهروي)، بل يبدو من منهج الحافظ فعلياً أنه قارن بين النسخ الصحيحة المعتمدة واختار منها ما انفقت عليه أصح النسخ معضداً ذلك بما ورد خارج (الصحيح) في السنن و المسانيد، ومن يتأمل الفتح يجد هذا واضحاً في منهجه، وهو خلاف ما رسم في المقدمة من اعتماده على رواية (أبي ذر الهروي)

ومن الجدير بالذكر أن المحقق ذكر المثاليين السابقين لمنهجه في ضبط النص ولم يذكر المواضع الأخرى من الكتاب والتي رجح فيها خلاف ما هو ثابت في النسخة المعتمدة، كما أنه لم يشر إلى ذلك في هامش الكتاب حتى يقف القارئ على تلك المواضع .

ثالثاً : ادعى المحقق أن مخطوطة (المسجد النبوي) هي نسخة أبي علي الصدفي، من روايته عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهروي، ولم يذكر دليلاً على صحة ذلك، ويدل لعدم صحة ما ذهب إليه أمور :- [أن نسخة الحافظ (أبي علي الصدفي) سيأتي وصفها، وسيذكر هناك أنها تقع في مجلد واحد، 2- ورد في لوحة الغلاف العبارة الآتية : كان على ظهر الأصل المنتسخ منه، الأصل المقابل به بخط شيخ الإسلام والحفاظ (أبي علي الصدفي) ما نصه :...]. وهذه العبارة يفهم منها أن هذه النسخة قد نقلت عن أصل، هذا الأصل قوبل على نسخة الحافظ (الصدفي) إذن (فنسخة) المسجد النبوي أحد فروع نسخة الحافظ (الصدفي)، وليست هي أصل نسخته رحمه الله، أما العبارة الأخرى التي وردت في لوحة الغلاف وهي : وكتب (حسين بن محمد الصدفي) بخطه عقب شهر المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة) فإن من منهج نساخ مخطوطات الحديث أنهم ينقلون بأمانة علمية تامة جميع الساعات، وكل ما هو مدون وثابت في الأصل المنقول منه إلى الفرع المنقول إليه، وهذه العبارة ثابتة في الأصل، لذا تم نقلها للفرع. وبعد هذا العرض الموجز لأشهر النسخ المطبوعة من صحيح البخاري يتبين لنا مدى حاجة هذا الكتاب الماسة إلى المزيد من العناية والرعاية، وضرورة إخراج طبعة جديدة منه محققة معتمدة على أصول علمية صحيحة موثقة

- أشهر نسخ ((الجامع الصحيح)) المخطوطة :-

كان من أثر عناية الأمة بـ: (الجامع الصحيح) حرص علمائها في المشرق والمغرب على اقتناء نسخ هذا الكتاب المبارك، وإيداعه في المساجد والمكتبات الخاصة، والعامّة حتى تعم فائدته القاصي والداني، ثم حين تسلط الأعداء على كثير من الدول الإسلامية سُرقت ونهبت كثير من مخطوطات هذا الكتاب ونقلت إلى دول العالم المختلفة وحفظت في مكباتها، وتوجد مخطوطاته متفرقة ما بين نسخة كاملة، أو أجزاء، أو قطع، وقد أحال (الفهرس الشامل) على (2327) موضعاً في مكبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب [انظر : الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه 493/1 /565]

وتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة على (226) نسخة أصلية من هذا الكتاب، وبعضها كاملة، وأخرى أجزاء، تعود لفترات مختلفة، وعليها خطوط مشاهير العلماء، وبعضها يحتاج إلى دراسة، كما يضم مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة عدداً كبيراً من مصورات ومخطوطات هذا الكتاب .

ولعل أقدم نسخة من (الجامع) معروفة حتى الآن القطعة التي نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام 1936م، وقد كتبت عام 370هـ، برواية (المروزي) عن (الفربري) [ أشار إلى ذلك فؤاد سزكين : تاريخ التراث 228/1].

ومن مخطوطاته : نسخة الحافظ (أبي علي الصدفي) (ت 514هـ) [ ترجمته في تذكرة الحفاظ 1253]. :

- قال الحافظ (محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي) (ت 1339هـ) [ في (المزاييا فيما أحدث من البدع في أم الزوايا) (ص90): وقد عثرت على أصل شيخه الحافظ (الصدفي) الذي طاف به في البلاد بخطه بطرابلس، في جزء واحد، مدموج لا نقط به أصلاً، على عادة (الصدفي) وبعض الكتاب، إلا أن بالهامش منه كثرة اختلاف الروايات والرمز إليها، وفي آخرها سماع القاضي (عياض) وغيره من الشيخ بخطه، وفي أوله كتابة بخط (ابن جماعة)، والحافظ (الدمياطي)، و(ابن العطار)، و(السخاوي) قائلًا : هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا (ابن حجر العسقلاني)، وبنى عليه شرحه (الفتح)، واعتمد عليه، لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغربها : الحرمين، ومصر، والشام والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه (ابن سعادة) ولقد بذلت لمن اشتراه في عدة كتب من أهل طرابلس الغرب باصطنوبول بثمن تافه صرّة ذهب فأبى من بيعه وبقي ضائعاً في ذلك القطر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ثم حملتني الغيرة والمحبة على أن بلغت خبره لإمامنا المنصور ابي الربيع سليمان بن محمد أدام الله ملكه، فوجه غلبه حسبما شافهني به الف مثقالاً وريال الشك مني، فاجابه من هو بيده أنه يقدم به لحضرتي، وما منعه إلا فتنة الترك، فيما بين تونس والجزائر، ثم لما طال الأمر اعاد الكتب بذلك وإلى الآن لم يظفره الله به. ولقد داعيته ذات مرة قائلًا على شأن (الصدفي) المذكور وماذا لمبلغ هذه الخصلة، فوعدني و وعد الملوك تحقيق، أنه إن ظفر به جرد منه فرعا وأعطاني أحدهما على اختياري، وكان من مدح (ابن العطار) له بخطه ما نصه:

قد دام بالصدفِي العِلْمُ منشراً ... وجنّ قدر عياضِ الطاهرِ السلفي

ولا عجيب إذا أبدى لنا درراً ... ما الدرُّ مظهره إلا من الصدقِقال (ابن العطار): وقلت أيضاً في سيدنا ومولانا قاضي القضاة (برهان الدين ابن جماعة)، وقد حملت هذه النسخة لمجلسه بالصالحية في العشر الأول من رجب سنة 802 فظفر فيها وقال: لو كتبت نسخة واضحة بخط حسن وقوبلت على هذه لكنت أحسن لأن كاتبها رجل جليل القدر:

رأى البخاري بخط الحافظِ الصدفي ... قاضي القضاة إمام النبيل والسلفِ

جمال واسطة العقدِ الثمين له ... ولا عجيب بميل الدرِّ للصدف

ونحو هذا (لابن عبد السلام الناصري) أيضاً في (رحلته الصغرى) قانلاً: عليها من سماعات العلماء في القرون السابقة (عياض) فمن دونه إلى (ابن حجر) العجب. اهـ .

- وممن رأته أفاض في وصف هذه النسخة الفقيه المدرس (أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الشيخ أبي محمد عبد القادر الفاسي) في (رحلته الحجازية) الواقعة عام 1211هـ. قال: (لطيفة): وقفت بمحروسة طرابلس على نسخة من (البخاري) في سفر واحد، في نحو من ست عشرة كراسة، وفي كل ورقة خمسون سطراً من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسواد لا حمرة بها أصلاً، وهي مبتدأة بما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعند تمام كل حديث صورة. اهـ. ولا نقط بها إلا ما قل، وبآخرها عند التمام ما صورته: آخر الجامع الصحيح الذي صنّفه أبو عبد الله البخاري رحمه الله والحمد لله على ما منّ به، وإياه أسأل أن ينفع به، وكتبه (حسين بن محمد الصدفي) من نسخة بخط (محمد بن علي بن محمود)، مقروءة على (أبي ذر) رحمه الله، وعليها خطه، وكان الفراغ من نسخته يوم الجمعة 21 محرم عام ثمانية وخمسمائة، والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وصلواته على محمد نبيه ورسوله، صلى الله عليه وسلم كثيراً أثيراً وعلى ظهرها: كتاب (الجامع الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه) تصنيف (أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري) رضي الله عنه رواية (أبي عبد الله محمد بن يوسف الفريزي) عنه رحمه الله، (حسين بن محمد الصدفي) أوقفني على هذه النسخة المباركة محبنا الفقيه الناسك ذو الأخلاق الحسنة سيدي الحاج (أحمد بوطبل)، وذكر لي حفظه الله أنه اشتراها من اصطنبول، وحيث اشتراها اجتمع علماؤها وقالوا له: أخلص اصطنبول، ثم قال: وعليها إجازة (الصدفي) للقاضي (عياض) في جملة الفقهاء بسماهم له في المسجد الجامع بمرسية، وعلى ظهرها أيضاً: هذه النسخة جميعها بخط الإمام (أبي علي الحسين بن محمد الصدفي) شيخ القاضي (عياض)، وهي أصل سماع القاضي عليه كما ترى في الطبقة المقابلة لهذه، وهي الأصل الذي يعتمد عليه ويرجع عند الاختلاف إليه، وقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ (ابن حجر) حاله شرحه (للجامع) الذي سماه: (فتح الباري) اهـ. كلام (الرحلة الفاسية)

- وفي (الرحلة الناصرية الصغرى) (لابن عبد السلام الناصري) أنه راود (أبا طبل) المذكور بإبدالها بنسخة أخرى جلية مذهبة يناهز ثمنها السبعين ديناراً في جزء أيضاً فابى، وعرضت عليه الثمن مضاعفاً فابى ويأبى الله إلا ما أراد. اهـ. وفي (المزاي) أيضاً عقب قوله: وبقي ضائعاً في ذلك القطر اهـ [ المزاي ص91، فهرس الفهارس 707/2، وانظر: المقالة التي كتبها الدكتور/ عبد الهادي التازي بعنوان: صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي " مجلة معهد المخطوطات العربية 21/1، المجلد التاسع عشر لعام 1393هـ. ]

قال (الكتاني): وقد انقطع خبر هذه (النسخة) من عام 1211هـ، ولم أر لها ذاكراً، ولا ناعتاً من الرحالين والباحثين، فإن لم تكن دخلت خزانه الزاوية السنوسية بصحراء طرابلس فلا تكن إلا انتقلت إلى بعض مكاتب أوروبا، والله أعلم، ثم صدق الله الظن فأخبرني بعض طلبتنا ممن كان هاجر إلى المشرق ولقي صديقنا الماجد الأصيل الشيخ سيدي (أحمد الشريف بن محمد الشريف السنوسي)، وصحبه وخالطه أن الأصل المذكور بخط (الصدفي) موجود في كتب السيد المذكور، صاته الله وحفظه، فالحمد لله على وصوله ليد هذا السيد الذي يعرف قيمة الكتب ويصونها، ويقدرها قدرها، ثم كتبت له أسأله عن ذاك فأجابني بما نصه: نسخة (البخاري) التي بخط (الصدفي) عندي في الكتب التي بجغوب يحفظها الله. اهـ. كلامه من خطه، حفظه الله. ثم آلت إلى ملك ليبيا (محمد إدريس المهدي السنوسي) عام 1388هـ، وكان الشيخ (ابن عاشور) قد استعار النسخة من ناظر مكتبة الأوقاف ببغازي عام 1376هـ ليصحح عليها نسخة (الصحيح)، يقول الدكتور (التازي): وأغلب الظن أن المخطوط ما يزال (بطنبرق). وقال الدكتور (يوسف الكتاني): وبعد الشيخ (عبد الحي) وما نشره بكتابه: (التتويه والإشادة سنة 1346هـ، و) (فهرس الفهارس) بعدها سنة 1347هـ، نشر الشيخ (الطاهر بن عاشور) مفتي الديار التونسية في (أخبار التراث العربي) بحثاً مركزاً مفصلاً عن هذا الأصل، الذي ظل بيده عن طريق الإعارة أكثر من عشر سنوات، ومنه استمد وكتب بحثه الرائع عن (أصل أبي علي الصدفي)

وتوجد بالمغرب نسخة مقابلة على أصل (الصدفي) بالخزانة الملكية تحت رقم (5053) في مجلد ضخم، وقد نص على أنه وقعت معارضة النسخة، ومقابلتها مع أصل (الصدفي)، المأخوذ عن نسخة (الباجي)، قال الدكتور (الكتاني): ومن ذلك يتبين أن الإمام (الصدفي) كتب بخطه نسختين من (الجامع الصحيح)، وقد كانتا معروفتين، إحداهما من أصل (محمد بن علي بن محمود)، وهي المشهورة والموجودة بليبيا، والثانية من أصل القاضي (أبي الوليد الباجي)، التي بقيت مجهولة إلى أن عثر على فرعها بالخزانة الملكية وهي المشار إليها [ مدرسة الإمام البخاري في المغرب 68-66/1 ]

ومن مخطوطاته أيضاً: نسخة الحافظ (ابن سعادة الأندلسي) (ت 566هـ) [ ترجمته في الوافي بالوفيات 250/5 ]

- قال (التملساني) [فتح الطيب 158/2]: سمع (أبا علي الصدفي) واختص به، وأخذ عنه، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق، وأمها كتب الصحاح، وقد نسخ (ابن سعادة) نسخة من (الصحيح) قابلها على نسخة الحافظ (الصدفي) السابق ذكرها، وتكتسب هذه النسخة أهميتها من ارتباطها الدقيق بنسخة (الصدفي)، قال (الكتاني): هي من أحباس مكتبة القرويين بفاس، وهي الآن بمكتبة المدرسة العليا بالرباط، وقفت عليها مراراً، ونقلت منها، وفي بيان أهمية هذه النسخة

وقيمتها العلمية ألف الكتاني كتاب: (التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة) [ طبع بفاس 1346، ثم طبع مصوراً مع السفر الثاني من (صحيح البخاري) نشره (ليفي بروفنسال) بباريس 1347 هـ]، ويوجد بالخرزانة العامة بالمغرب تحت رقم (d/1339) السفر الثاني والثالث والرابع والخامس، أما السفر الأول فقد فُقد منذ فترة طويلة، أما السفر الثالث فقد استعاره المستشرق (ليفي بروفنسال) لدراسته وتحقيقه، غير أنه توفي قبل أن يعيده إلى مكانه ، فبقي ضائعاً ، وقد نشر المستشرق المذكور الخامس الثاني من الرواية منقولاً بالتصوير الشمسي من خط(ابن سعادة) الأصلي وقد صدر هذا السفر بمقدمتين : الأولى : باللغة العربية وهي كتاب (التنويه والإشادة برواية ابن سعادة) للشيوخ (عبدالحى الكتاني)، والثانية : باللغة الفرنسية للمستشرق المذكور ، وقد نشر ذلك بباريس سنة 1347 هـ .

- ومن مخطوطاته أيضاً : نسخة (عبد الله بن سالم البصري)، المكي (1050-1134) هـ : هو الإمام المحدث الحافظ (جمال الدين عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري) أصلاً ، المكي مولداً ومدفنناً ، الشافعي مذهباً [ترجمته في تاريخ الجبرتي 48/1 ]  
- قال (الجمال البصري): جمع (مسند الإمام أحمد بن حنبل) رحمه الله بعد أن تفرق ، وصارت نسخته أمأ [ النفس اليماني 68 ]  
- وقال (الكتاني) [ فهرس الفهارس 198/1]: و إقراؤه لمسند الإمام (أحمد) في الروضة النبوية كان في (56) مجلساً ، عام 1121 هـ. ونسخة الإمام (عبد الله بن سالم البصري) أحد فروع النسخة (اليونانية) هي مشهورة بمكة ، وقد رواها (الروداني) وغيره. قال (الجمال البصري): ومن مناقبه : تصحيحه للكتب الستة ، حتى صارت نسخته يرجع إليها من جميع الأقطار ، ومن أعظمها : (صحيح البخاري) الذي وجد فيه ما في (اليونانية) وزيادة، أخذ في تصحيحه نحواً من عشرين سنة [ فهرس الفهارس 198/1]، وذكر السيد (صديق حسن القنوجي) [ الحطة 197 ]: أن النسخة التي نسخها الشيخ بيده هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الأفاق ، كانت عند الشيخ (محمد أسعد المكي) ببلدة أركات - من بلاد الهند - اشتراها من ولد المصنف ، وأنها موجودة حالياً ببلده أورنق آباد .  
وقال (الكتاني) [ فهرس الفهارس 199/1]: رأيت في المدينة المنورة عند المسند الشيخ طاهر (سنبل) نسخة (عبد الله بن سالم البصري) بخطه من (الصحيح) ثمانية، وهي في نهاية الصحة والمقابلة والضبط ، والخط الواضح، وأخبرني أنه أحضرها إلى الأستاذة ليصحح عليها النسخة الأميرية ، التي طبعت من (الصحيح)، وفرقها السلطان (عبد الحميد) على المساجد والأفاق، وعليها ضبطت، ولا أدري من أين اتصلت بسلفه؟ ، وقد استفيد من نسخة عبد الله بن سالم في مقابلة النسخة (السلطانية)، وقد أشير إلى ذلك في مواضع متعددة ، في هوامش النسخة المطبوعة ، وربما عُبر عنها بالفرع المكي .اهـ  
والبحث مأخوذ من (مجلة جامعة أم القرى) وقد استفاد الباحث كثيراً من مقال للدكتور (موفق عبد القادر) أستاذ الحديث بأم القرى نشر بعنوان (اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص)" منشور بمجلة الدرعية العدد الثامن شوال 1420 هـ